إجمالي الصادرات الكويتية إلى الدولة الآسيوية بلغ 667 مليون دولار

فائض الكويت التجاري مع اليابان تراجع بنسبة 33.4 في المئة في يونيو الماضي

طوكيو - «كونا»: أظهرت بيانات حكومية يابانية أمس الخميس، ان الفائض التجاري للكويت مع اليابان تراجع للشهر الثالث على التوالي في شهر يونيو الماضي، بنسبة 33.4 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى 67.9 مليار ين «487 مليون دولار أمريكي» بسبب ضعف الصادرات.

وذكرت البيانات التي أوردتها وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي، انه رغم التراجع فإن فائض الكويت التجاري مع اليابان ظل إيجابيا 15 عاما اذ لا تزال الصادرات تعوض قيمة الواردات.

أضافت ان إجمالي الصادرات الكويتية إلى اليابان انخفض بنسبة 22.7 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 93.0 مليار ين «667 مليون دولار»، فيما ارتفعت واردات اليابان من الكويت بنسبة 36.4 في المئة لتصل إلى 25.1 مليار ين «180 مليون دولار»، بزيادة للشهر ال14 على التوالي.

وأظهرت البيانات ان الفائض التجاري للشرق الأوسط مع اليابان انخفض بنسبة 47.8 في المئة ليصل إلى 606.9 مليار ين «4.4 مليار دولار» في يونيو الماضي، مع انخفاض الصادرات المتجهة إلى اليابان من المنطقة بنسبة 35.4 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وبينت ان شحنات النفط والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي شكلت 94.7 في المئة من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان انخفضت بنسبة 35.5 في المئة، فيما ارتفعت واردات المنطقة الاجمالية من اليابان بنسبة 30.0 في المئة بفضل الطلب على السيارات والآلات.

وذكرت البيانات ان ثالث أكبر اقتصاد في العالم سجل في الشهر الماضي فائضا عالميا بقيمة 43.0 مليار ين «300 مليون دولار»، وذلك بفضل الصادرات القوية إلى الولايات المتحدة وانخفاض فواتير الطاقة.

ووفقا للبيانات نمت الصادرات اليابانية بنسبة 1.5 في المئة عن العام السابق، مدعومة بمبيعات السيارات وآلات البناء والتعدين ومعدات انتاج الموصلات.

وذكرت ان الواردات انخفضت بنسبة 12.9 في المئة مع انخفاض أسعار الطاقة، لاسيما النفط الخام والفحم والغاز الطبيعي المسال، مبينة ان الصين ظلت أكبر شريك تجاري لليابان تليها الولايات المتحدة.

فائض الكويت التجاري مع اليابان تراجع في يونيو الماضي

تضمنت تشجيع وحماية الاستثمارات والتعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية

الإمارات وتركيا توقعان اتفاقات بقيمة 50.7 مليار دولار خلال زيارة أردوغان لأبوظبي

تنويع مجالات الشراكة الإستراتيجية الشاملة وتوسيع آفاقها بما يحقق تطلعات البلدين إلى النمو الاقتصادي والازدهار المستدامين

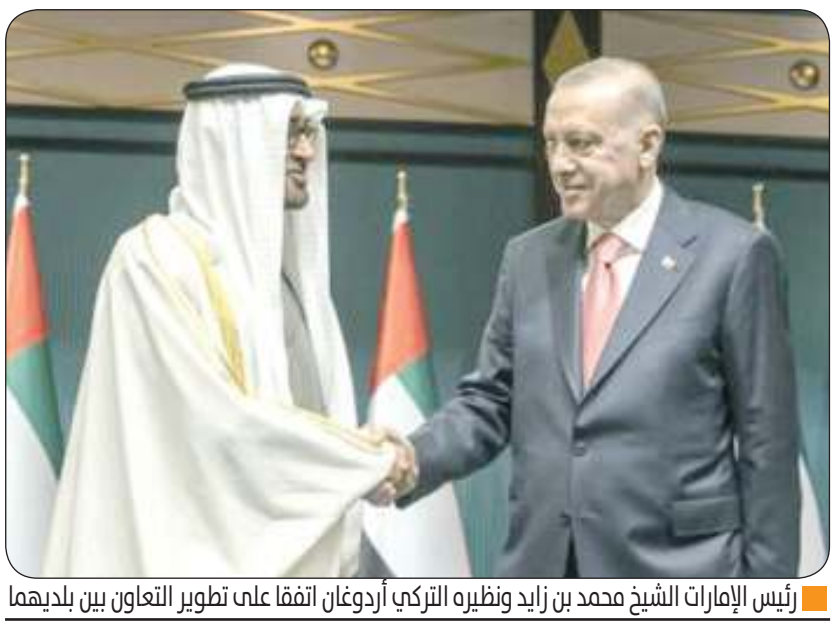

رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد ونظيره التركي أردوغان اتفقا على تطوير التعاون بين بلديهما

«وكالات»: وقع رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، أمس الأول الأربعاء، عدة اتفاقات ومذكرات تفاهم بقيمة 50.7 مليار دولار.

ووفقا لوكالة أنباء الإمارات، استهدفت الاتفاقات الموقعة «تنويع مجالات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين، وتوسيع آفاقها بما يحقق تطلعات البلدين إلى النمو الاقتصادي والازدهار المستدامين».

وعلى هامش الزيارة، أهدى أردوغان مضيفه بن زايد سيارة كهربائية من نوع «توغ» المصنعة في تركيا، ونشرت وكالات أنباء صوراً للرئيس الإماراتي وهو يقود السيارة التركية برفقه ضيفه.

وتبادل وزير الاستثمار الإماراتي، محمد حسن السويدي، ووزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، مذكرات تفاهم واتفاقيات خلال المراسم التي جرت في قصر الرئاسة في أبوظبي، تضمنت مجالات تشجيع وحماية الاستثمارات، والتعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية، بالإضافة إلى إعلان مشترك لإنشاء لجنة اقتصادية وتجارية مشتركة.

أيضا، شملت الاتفاقات الموقعة مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا بالبلدين، ومذكرة تفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي في مجال الصناعات الدفاعية، ومذكرة تفاهم في مجال تمويل ائتمان الصادرات، بين شركة «أبوظبي القابضة»، وبنك إكسيم التركي، بهدف تعزيز الصادرات والتجارة الثنائية بين البلدين.

ووقعت شركة «أبوظبي القابضة» مذكرة تفاهم أخرى مع وزارة المالية التركية، تختص بالاستثمار في الصكوك، لأغراض إعادة إعمار مناطق تركيا المتضررة من الزلازل.

وحسب بيان من المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات، وقعت وزارة الاستثمار الإماراتية ووزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية، اتفاقية شراكة استراتيجية تتيح لشركات ومستثمرين إماراتيين تنفيذ استثمارات ومشاريع، في إطار خطط طموحة تقوم بها تركيا في مجال تحول الطاقة.

وتشمل هذه الاستثمارات مشاريع في مجال الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر والأمونيا، ومحطات الطاقة الكهرومائية، ومشاريع النقل، وتخزين البطاريات، والتعاون في مجال الطاقة النووية، والتقنيات الناشئة، بالإضافة إلى استخدام وتخزين الهيدروجين والكربون.

كما جرى توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي بين شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك»، ومؤسسة البترول التركية، لاستكشاف مشاريع التنقيب والإنتاج والاستثمار في قطاع الصناعات البتروكيماوية.

وفي مارس الماضي، وقعت الإمارات وتركيا اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة، خلال قمة رئاسية عبر تقنية الاتصال المرئي، والتي يتوقع أن تضاعف الاستثمارات، كما حجم التجارة، بين البلدين. ودشنت الاتفاقية حقبة جديدة من الشراكة والتكامل الاقتصادي، منطلقة من قاعدة علاقات تجارية واستثمارية.

التزاماً برؤية القيادة الإماراتية في تعزيز وتنمية قطاع السياحة بإمارة أبوظبي

«إي آي إتش إثمار» الدولية القابضة تستحوذ على حصة في «نيرفانا القابضة»

أبوظبي: أعلنت كل من إي أي أتش إثمار الدولية القابضة ش.م.خ. ونيرفانا القابضة، الشركتان الرائدتان اللتان تتخذا من أبوظبي مقراً لهما، عن استحواذ استراتيجي على حصة في شركة نيرفانا القابضة.

ويهدف هذا الاستحواذ في المقام الأول لتعزيز مكانة العاصمة أبوظبي كوجهة رائدة للسياحة بكافة أنواعها وتنمية الاستثمار السياحي والأنشطة السياحية في العاصمة أبوظبي لجعلها مقصداً سياحياً متكاملاً، وذلك من خلال العمل على تنفيذ وتفعيل مشاريع وخطط عمل تشغيلية من شأنها الإسهام بشكل مؤثر وفعّال في المشهد السياحي، واضعين نصب الأعين رؤية القيادة الرشيدة لتعزيز وتنمية قطاع السياحة بأبوظبي في إطار الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030.

تملك إي أي أتش سجلاً حافلاً بالنجاحات من خلال مستويات نمو وربحية استثنائية، حيث طورت محفظة استثمارية متنوعة ومبتكرة ومستدامة تتألف من أكثر من ثلاثين شركة ناجحة في قطاعات متعددة، بما فيها العقارات والطاقة والتكنولوجيا والاستثمار والرعاية الصحية والضيافة، في حين تحتل نيرفانا مكانة بارزة في قطاعي السياحة والضيافة في أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، مع سجل حافل بالنجاحات والعديد من الفروع داخل الدولة وخارجها.

وتعليقاً على هذا الموضوع، صرّح علي الجبيلي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة إي أي أتش، قائلاً: «يُسعدنا الإعلان عن الاستحواذ على حصة استراتيجية في نيرفانا، حيث تأتي كخطوة هامة وأساسية في تعزيز قطاع السياحة بإمارة أبوظبي وتثني على خطط الشركة المستقبلية، وهو ما سينعكس بشكل ملحوظ في العديد من المشاريع في هذا القطاع مساهماً بشكل مباشر في نمو الاقتصاد الوطني، ويساعد في خلق فرص عمل للشباب الإماراتي ضمن القطاع السياحي مُعززاً بذلك التوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة».

ضاف الجبيلي: «نؤكد على التزامنا بدور محوري يُعزز الوصول لبيئة استثمارية رائدة للعديد من القطاعات، مستفيدين من الخبرة الكبيرة والطويلة لـ «نيرفانا»، حيث نتطلع من خلال هذه الشراكة للتواجد في السوق العالمية، وتوسيع نطاق الخدمات السياحية التي توفرها».

من جهته، تحدث علاء العلي، الرئيس التنفيذي لمجموعة نيرفانا القابضة، عن هذا الاستحواذ، فقال: «يُلهمنا النجاح الذي حققته نيرفانا خلال الأعوام الأخيرة نحو السعي لمزيد من الإنجازات، وعليه نُعلن اليوم عن استحواذ إي أي أتش على حصة في شركة نيرفانا، حيث يمثل هذا سعينا لترجمة أهدافنا المشتركة لرسم ملامح القطاع خلال المرحلة المقبلة ويعزز كذلك مكانتنا في القطاع، ولاسيما مع الاهتمام الكبير الذي توليه قيادتنا الرشيدة في جعل العاصمة أبوظبي إحدى أبرز الوجهات السياحية عالمياً».

أضاف العلي: «لسنوات عده وحتى حينه، تتصدر نيرفانا من خلال كياناتها التابعة المشهد السياحي في العاصمة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة كإحدى أبرز مقدمي خدمات إدارة السفر والسياحة للأفراد والشركات والجهات والهيئات الحكومية وغير الحكومية. وحققت نيرفانا العديد من الإنجازات والنجاحات الكبيرة خلال سنوات من العمل، مستندة إلى فريق عمل محترف ومؤمن بدوره في توفير خدمات سياحية استثنائية وفريدة. نسعد اليوم بهذه الخطوة الهامة مع إي أي أتش، ونعلن من خلالها عن بدء مرحلة عمل جديدة ستحمل مزيداً من الإنجازات والنجاحات لقطاع السياحة».

وقف على أداء السفينة اليابانية «Suiso Frontier» بميناء جدة

وزير الطاقة السعودي يتفقد أول ناقل للهيدروجين المسال بالعالم

الأمير عبد العزيز بن سلمان والمهندس خالد الفالح داخل السفينة اليابانية «Suiso Frontier»

يبلغ طولها 116 متراً وبعرض 19 متراً وتحمل خزاناً مزدوجاً بسعة 1250 متراً مكعباً

«وكالات»: وقف الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الطاقة السعودي، الأربعاء، على أداء السفينة اليابانية «Suiso Frontier»، وهي أول ناقل للهيدروجين السائل في العالم، وذلك خلال زيارته ميناء جدة الإسلامي، رافقه المهندس خالد الفالح، وزير الاستثمار، وأحمد الحسن مساعد وزير النقل والخدمات اللوجستية، وإيزورو شيمورا القنصل العام لليابان بجدة.

كان الميناء قد استقبل السفينة التابعة لشركة كاواساكي، بالتزامن مع زيارة فوميو كيشيدا رئيس الوزراء الياباني للسعودية مؤخراً، للتعريف بالتقنية اليابانية، وتمهيد الطريق للمجتمعات التي ستستخدم الهيدروجين (الطاقة النظيفة)، للتعاون مع الشركة، لنقل كميات كبيرة منه بتكلفة منخفضة عبر ناقلاته التي طورتها وستدعم توزيعها، في إطار مساعيها لإنشاء سلاسل توريد عالمية له وواسعة النطاق، تجارية بالكامل باستخدامه كحامل مفضل.

وتم بناء السفينة وتطويرها بدعم من الحكومة اليابانية لنقل كميات كبيرة من الهيدروجين المسال عن طريق البحر، ويبلغ طولها 116 متراً، وبعرض 19 متراً، وتحمل خزاناً مزدوجاً بسعة 1250 متراً مكعباً للاحتفاظ بالهيدروجين والحفاظ عليه عند درجة حرارة 253- درجة مئوية.

يأتي ذلك في إطار دعم الجهود التي تبذلها السعودية لتحفيز اقتصاد الهيدروجين الأخضر، وتعزيز ريادتها العالمية في قطاع الطاقة، وتأكيداً لما تحظى به موانئها من جاهزية عالية لاستقبال هذا النوع من السفن، مما يكرس مكانتها مركزاً لوجستياً عالمياً، ويؤكد القدرات التنافسية العالية التي يمتلكها ميناء جدة الإسلامي ودوره في دعم المنظومة اللوجستية.

يشار إلى أن الشركة أكملت بنجاح أول شحنة ونقل للهيدروجين المسال من أستراليا إلى اليابان في فبراير (شباط) 2022، وأكدت على ضرورة استخدام التكنولوجيا لنقل كميات كبيرة منه بكفاءة وأمان، وللاستفادة منه كطاقة قابلة للحياة من الجيل التالي.

وتعتمد المجتمعات في الغالب على الطاقة مثل البترول أو الغاز الطبيعي، وهو ما يسبب مشكلة بيئية خطيرة تتمثل في الاحتباس الحراري وخطر استنفاد الموارد الطبيعية، ولتجنب هذه الآثار تحتاج إلى الاستثمار في مصادر بديلة كـ«طاقة الهيدروجين» لتأمين إمداد مستقر للطاقة والحفاظ على البيئة العالمية.

«الطاقة النظيفة المطلقة» هو الاسم الذي يطلق على الهيدروجين، ويمكن استخدامه مثل البترول كوقود لتشغيل السيارات، ومثل الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء. ومما يميز الهيدروجين أنه لا يصدر ثاني أكسيد الكربون عند احتراقه لإنتاج الطاقة، عكس الوقود الأحفوري.

وأنشأت «كاواساكي» أول ناقل للغاز الطبيعي المسال في اليابان وآسيا عام 1981، ومنذ ذلك الحين أصبحت رائدة في مجال التكنولوجيا المبردة للنقل البحري.

وبعد مرور أكثر من 40 عاماً، قامت ببناء أول ناقل للهيدروجين المسال في العالم، بنظام مطور لاحتواء البضائع المبردة المضغوطة خصيصاً لـ LH2، وتصميم حامل مبني على متطلبات السلامة المعتمدة من قبل المنظمة البحرية الدولية.

كان الأمير عبد العزيز بن سلمان قد وقع مؤخراً اتفاقية تفاهم مع المهندس صالح الجاسر، وزير النقل والخدمات اللوجستية؛ بهدف مضاعفة الجهود تجاه خفض الانبعاثات الكربونية في قطاع الخطوط الحديدية، وتعزيز استخدام تطبيقات الهيدروجين الأخضر في مسارات النقل، وتوظيف التقنيات الحديثة لبناء أنظمة نقل آمنة ومستدامة وصديقة للبيئة وفق مستهدفات «رؤية السعودية 2030».